

Distr.: General  
23 May 2011  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
الدورة الثالثة  
جنيف، ٢-٦ أيار/مايو ٢٠١١

### تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١١

#### المحتويات

#### الصفحة

٢	..... موجز الرئيس	أولاً -
٢	..... افتتاح الدورة	ألف -
٧	..... تقارير اجتماعات الخبراء	باء -
	..... تشجيع الاستثمار من أجل التنمية، أفضل الممارسات لتدعيم الاستثمار في البنية التحتية	جيم -
٩	..... الأساسية في البلدان النامية	دال -
	..... تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل التنمية، بوسائل منها تدعيم سياسات تنظيم المشاريع	دال -
١٨	..... وتحسين السياسات المتعلقة بالعلم والابتكار	دال -
٢٣	..... تشجيع وتدعيم التأزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة	هـ -
٢٤	..... المسائل التنظيمية	ثانياً -
	..... المرفق	المرفق
٢٧	..... الحضور	الحضور

## أولاً - موجز الرئيس

### ألف - افتتاح الدورة

١- أدلى الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، بالبيان الافتتاحي للدورة، وأدلى ببيانات أيضاً: (أ) ممثل ليسوتو باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ (ب) ممثل تايلند باسم المجموعة الآسيوية؛ (ج) ممثل غانا باسم المجموعة الأفريقية؛ (د) ممثل نيبال باسم أقل البلدان نمواً؛ (هـ) ممثل السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (و) ممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ (ز) ممثل الاتحاد الأوروبي. كما أدلى ممثلو الدول التالية ببيانات باسم بلدانهم: بيرو والصين والفلبين وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢- وتناول الأمين العام للأونكتاد في بيانه البندين الموضوعيين من جدول أعمال الدورة الحالية للجنة وهما: أفضل الممارسات لتدعيم الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز القدرات الإنتاجية من خلال سياسات تنظيم المشاريع والعلم والابتكار. وشدد الأمين العام على أهمية الاستثمار في البنية التحتية مشيراً إلى أن هذا الاستثمار يشكل جزءاً رئيسياً من التدابير المحفزة التي اعتمدها مختلف الحكومات في السنوات القليلة الماضية. وفيما يتعلق بالقدرة الإنتاجية، ذكّر الأمين العام باللجنة بالموقف الذي يعتمده الأونكتاد منذ أمد بعيد ومفاده أن القدرة الإنتاجية عنصر أساسي في استراتيجية التنمية.

٣- وعلق الأمين العام على عالم الشركات عبر الوطنية المتغير مسلطاً الضوء على أربعة جوانب رئيسية أولها أن حصة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر آخذة في التزايد. فقد شكّلت حصة هذه الاقتصادات نصف التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتُثلث التدفقات الخارجة في عام ٢٠١٠. ويتجلى الجانب الثاني في أن الشركات عبر الوطنية في القطاع الخاص تشارك الآن في مجالات الأنشطة الاقتصادية التي كانت تُعتبر تقليدياً حكراً على القطاع العام، مثل توفير خدمات المرافق العامة وما يتصل بها من بنية تحتية. وتتحقق مشاركة هذه الشركات، في كثير من الأحيان، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويشكّل استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص ظاهرة متنامية في أقل البلدان نمواً أيضاً، حيث إنها يمكن أن تُسهم مساهمة كبيرة في الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان. أمّا الجانب الثالث فيتمثل في ظهور أنواع جديدة من المستثمرين عبر الحدود، ولا سيما الصناديق الخاصة (مثل صناديق الثروة السيادية وصناديق المشاركة السهمية الخاصة)، والشركات عبر الوطنية من بلدان الجنوب، والشركات عبر الوطنية المملوكة للدول. ويتجلى الجانب الرابع

في لجوء الشركات عبر الوطنية المتزايد إلى استخدام الأساليب غير القائمة على المشاركة السهمية في تنظيم سلاسل القيمة العالمية.

٤- ولاحظ الأمين العام أن هذه التحولات قد دفعت إلى البحث عن إرشادات سياساتية جديدة من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين التحرير والتنظيم، وبخاصة في سياق التحديات الإنمائية العالمية مثل تغير المناخ وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وشدد الأمين العام أيضاً على ضرورة ضمان الاتساق بين السياسات الوطنية والدولية وكذلك بين سياسة الاستثمار وغيرها من السياسات العامة. وفي هذا الصدد، ذكر الأمين العام بأن الأونكتاد قد استهل مناقشة حول الكيفية التي يمكن بها صياغة الاتفاقات الدولية بحيث تُراعي هذه الشواغل، وكان ذلك في منتدى الاستثمار العالمي الذي عُقد في سيامن، بالصين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٥- وأكد الأمين العام أن الاستثمار في مرافق البنية التحتية الأساسية يشكّل عنصراً حيوياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية. فالاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكن أن يقترن بشراكات بين القطاعين العام والخاص، من شأنه أن يساهم بشكل حاسم في الخروج من هذا الاختناق الذي يعوق التنمية في العديد من البلدان، وهو الأمر الذي تم التشديد عليه في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨. واعترافاً بأهمية هذه المسألة وبدور وكالات تشجيع الاستثمار في هذا الصدد، سيُنظّم الأونكتاد حفل توزيع الجوائز في مجال تشجيع الاستثمار من أجل منح جوائز لوكالات تشجيع الاستثمار التي أثبتت تفوقها في تيسير الاستثمار في مجال البنية التحتية. ولاحظ الأمين العام أيضاً أن استعراض سياسة الاستثمار في غواتيمالا، الذي سيناقش أثناء دورة اللجنة، قد أظهر بوضوح ما ينطوي عليه الاستثمار الأجنبي المباشر من إمكانات بالنسبة لتوفير البنية التحتية، وهو ما تُظهره أيضاً التقارير المرحلية بشأن تنفيذ إثيوبيا وجمهورية ترانينا المتحدة للتوصيات المتعلقة باستعراض سياسة الاستثمار في كل منهما، وهو ما سيُبحث أيضاً خلال هذه الدورة. وأشار الأمين العام كذلك إلى العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مختلف اجتماعات الخبراء، وبخاصة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٦- وشدد الأمين العام على أن القدرة الإنتاجية تشكّل عنصراً أساسياً في استراتيجية التنمية. وأشار، في هذا الصدد، إلى سياسات العلم والابتكار وركز على ضرورة استكشاف طرق التي يمكن يقود بها الابتكار إلى الدخول في جولات جديدة من الاستثمار يُفترض أن تنشأ عن جميع أشكال سياسات تحقيق الاستدامة المتصلة مثلاً بالبيئة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي.

٧- وأعرب المندوبون عن تأييدهم الشديد لتناول البندين الموضوعيين الرئيسيين من جدول أعمال اللجنة. وأثنى العديد من المندوبين على حُسن توقيت تناول هذين الموضوعين بالنظر إلى قرب موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في اسطنبول، وإلى التحضير لعقد الأونكتاد الثالث عشر.

٨- ورداً على ملاحظات الأمين العام للأونكتاد بشأن دور الشركات عبر الوطنية المتعاطم في توفير خدمات المرافق العامة، تحدّث عدد من المندوبين عن الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية. ومع الاتفاق الواسع على الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لاحظ بعض المندوبين أن هناك حاجة ماسة إلى توفر ثلاثة عناصر أساسية أخرى - هي الإرادة السياسية، وحيث اختيار السياسات العامة، والقدرات الإنتاجية - للاستفادة من دور تلك الشراكات.

٩- وأبدى عدد من المندوبين ملاحظاتهم بشأن أهمية تنظيم المشاريع، وبخاصة تنمية المشاريع المحلية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، في استفادة الاقتصاد المضيف من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوافقت الآراء على نطاق واسع على أنه من المهم توفير بيئة خارجية تمكينية واتساق في السياسات على المستويين الوطني والدولي، بالإضافة إلى توسيع القدرات الاستيعابية. وعلاوةً على ذلك، دعا عدد من المندوبين إلى توسيع نطاق برنامج الأونكتاد لتنظيم المشاريع (برنامج "إمبريتيك") والمساعدة التقنية في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠- ورحبت جميع الوفود بأنشطة الأونكتاد في مجالات البحث والتحليل والتعاون التقني وبناء توافق الآراء في مجال الاستثمار والمشاريع، وأعربت عن تقديرها لهذه الأنشطة. وأشار أحد الوفود، بصفة خاصة، إلى الدور الرائد الذي يؤديه الأونكتاد بوصفه مساهماً رئيسياً في عملية رسم سياسات الاستثمار. وكان النشاطان الرئيسيان للأونكتاد - تقرير الاستثمار العالمي ومنتدى الاستثمار العالمي - موضوع إشادة من أغلبية الوفود. وإذا أقرت الوفود الشكل الجديد الذي ظهر به تقرير الاستثمار العالمي - وبخاصة قسمه الجديد المخصص لقضايا الاستثمار في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية غير الساحلية وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد طلبت إلى الأونكتاد أن يواصل تحديد ومعالجة التحديات المطروحة والفرص المتاحة فيما يتصل بالاستثمار الدولي من أجل المساهمة بفعالية أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع البلدان. وفيما يتعلق ببناء القدرات، لاحظت اللجنة أن استعراض سياسات الاستثمار يمثل أداة هامة لتبادل أفضل الممارسات وأنه ينبغي تكريس مزيد من الموارد والجهود لتقديم المساعدة على سبيل متابعة تنفيذ التوصيات الناشئة عن عمليات الاستعراض تلك. وتم التشديد بصفة خاصة على ضرورة تكثيف الأنشطة في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، ولا سيما بشأن منع وتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. وفي هذا الصدد، شدّدت بضعة وفود على أنه ينبغي أن تتواصل تلك الأنشطة وتحصل على دعم مالي من الشركاء في التنمية. كما تمت الإشارة إلى المساهمة الهامة لعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وإلى ضرورة أن يواصل الأونكتاد دعم قطاع التأمين.

١١- وفي سياق مناقشة أهمية الاستثمار في البنية التحتية، أُتيحت للجنة فرصة حضور العرض الذي قدمه ممثل مشروع بلانيت سولير (PlanetSolar) وهو مشروع للإبحار حول العالم في قارب تحركه الطاقة الشمسية. وفي هذا السياق، لاحظت الأمانة تزايد الفرص المتاحة للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة ليس في البلدان المتقدمة فحسب وإنما في البلدان النامية أيضاً. ونتيجة لكل من انخفاض تكلفة بعض أنشطة البحث والتطوير وتقلص الوقت بين البحث والتطبيق، بات من المجزي الاستثمار في التكنولوجيات لصالح الفقراء.

١٢- وفي سياق الاستجابة لطلب الدول الأعضاء، قدّم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع إلى اللجنة معلومات عن الاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وعن مستجدات سياسات الاستثمار الوطنية والدولية. وأكد مدير الشعبة أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر سجّلت زيادة طفيفة في عام ٢٠١٠، ولكنها ظلّت أقل من مستواها قبل الأزمة بنسبة ٢٥ في المائة وبلغت نصف مستوى ذروتها الذي سجّل في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من زيادة التدفقات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنسبة ١٠ في المائة، فقد شهدت البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على مدى سنتين متتاليتين. إلا أن مدير الشعبة لاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فاقت ٥٠ في المائة من المجموع.

١٣- وفيما يتعلق بآخر التطورات على صعيد سياسة الاستثمار، قال إن السنة الماضية قد شهدت تحوّلاً نحو زيادة تنظيم وتقييد الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الوطني. وعلى المستوى الدولي أيضاً، زاد الاهتمام بقضايا حقوق الدول في التنظيم، ومسؤولية الشركات، والسياسة الاجتماعية والبيئية. وفي الوقت نفسه، استمر تكاثر اتفاقات الاستثمار الدولية. واحتتم مدير الشعبة عرضه باقتراح ثلاث توصيات تخص السياسة العامة من أجل إنشاء آلية عالمية لتنسيق سياسات الاستثمار الدولية تكون فعالة وأكثر قوة: (أ) توحيد العدد الهائل من معاهدات الاستثمار بغية التخلّص من أوجه التداخل وعدم الاتساق وبغية سد الثغرات؛ (ب) تحسين التنسيق الدولي لنُظُم صنع السياسات فيما بين مختلف نُظُم سياسات الاستثمار وكذلك فيما بين سياسة الاستثمار وغيرها من مجالات السياسة العامة كالتجارة والتمويل؛ (ج) ربط سياسة الاستثمار بالاستراتيجية العامة للتنمية.

١٤- ورحب المشاركون ببيان الأمانة عن اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وفي ضوء هشاشة التعافي الذي يشهده هذا الاستثمار، اقترح معظم المشاركين أن تواصل الأمانة بحوثها التحليلية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة ما بعد الأزمة، خاصة في البلدان النامية، وحثوا الأونكتاد على استكشاف خيارات مناسبة في السياسات الوطنية والدولية لمساعدة البلدان في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتفاظ به، والتأكد من استخدامه لصالح بناء القدرات الإنتاجية للبلدان النامية. وينبغي

أن يراعى في ذلك التفاعل بين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من السياسات العامة، ومن ضمنها سياسات تنظيم المشاريع، والعمالة، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، وغير ذلك من السياسات العامة. وطلب أحد الوفود إلى الأمانة أن تقوم، اتساقاً مع أعمالها في مجال الاستثمار من أجل التنمية، بمساعدة البلدان النامية عن طريق بيان أفضل السبل لتحفيز تدفقات الاستثمار المؤثرة من خلال تحديد متطلبات مؤسسات المشاريع الجاهزة للاستثمار والمتطلبات الضرورية لإعلام المستثمرين بالفرص السانحة وبالممارسات الفضلى لاستثمار أصول المؤسسات والشركات الخاصة وغيرها من جهات الاستثمار المؤثرة.

١٥- ورأى معظم المشاركين أن للعلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً حيوياً في معالجة القضايا الراهنة الملحة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن جملة هذه القضايا: (أ) زيادة الإنتاجية الزراعية ومنع حدوث أزمات غذائية؛ (ب) بناء القدرة الإنتاجية وتنوع الهياكل الإنتاجية؛ (ج) تحقيق أمن الطاقة وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. وأشار بعض الوفود أيضاً إلى أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى التفاوت بين الجنسين، في حين أشارت مجموعة البلدان النامية غير الساحلية إلى الحاجة إلى تكنولوجيات متقدمة لخفض التكاليف المرتفعة للخدمات اللوجستية في مجال التجارة.

١٦- وتم الاعتراف مع التقدير بالأنشطة التحليلية وبأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما فيها خاصة تقرير التكنولوجيا والابتكار وعمليات استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تعزيز عمله في هذا المجال وأن يوسع نطاق عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتشمل بلداناً نامية أخرى بناءً على طلب البلدان، وتم حث الشركاء في التنمية على تقديم دعم مالي مستمر لعمليات الاستعراض تلك. واعتُبر إعداد هذه الاستعراضات نشاطاً مفيداً يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل بناء قدراتها الوطنية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار كأداة للتنمية. وأعربت عدة مجموعات بدورها عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، خصوصاً عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ورحبت هذه المجموعات باستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو، وهو الاستعراض الذي نُشر مؤخراً، كما رحبت بالاستعراضين الوشيكين اللذين يخص أحدهما الجمهورية الدومينيكية والآخر السلفادور.

١٧- وقد شكّل تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية مجالاً آخر من مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار اعتبرته معظم الوفود مجالاً عظيم الفائدة. فشددت على ضرورة اغتنام الفرص المتاحة في هذا المجال وأشارت إلى تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠ الصادر عن الأونكتاد الذي يصف كيف أن التطورات التكنولوجية المستحدثة، ومن أهمها الهواتف النقالة، تتيح العديد من الفرص الجديدة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال للمساعدة في الحد من الفقر. وأشارت مجموعة أخرى أيضاً إلى تعاون الأونكتاد الممتاز مع

رابطة التكامل الأمريكية اللاتينية على مواومة قوانين الفضاء الإلكتروني على المستوى الإقليمي، وهو أمر يُعتبر بالغ الأهمية. وشجعت أغلبية الوفود الأونكتاد على مواصلة عمله من أجل تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية.

## باء - تقارير اجتماعات الخبراء

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٨ - أحاطت الدورة علماً بالتقارير التالية التي قدمتها اجتماعات الخبراء. ولاحظ عدة مندوبين أن بعض وثائق الدورة صدرت متأخرة وأن ترجمة بعضها لم تكن متوفرة للاستفادة منها أثناء الدورة. وطالبوا الأمانة بتحسين إعداد ترجمة ونشر وثائق الدورة في الوقت المناسب، وخاصةً تقارير الاجتماعات التالية للدورة.

### ١ - تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

(البند ٣(أ))

#### (أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في

مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن دورته الثالثة

(البند ٣(أ)١)

١٩ - قدّم السيد موثاي أنثوني مارويينغ (ليسوتو) تقريراً عن نتائج الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وركّز الاجتماع على سبيل تشجيع الابتكار وتنظيم المشاريع من خلال التعليم بجميع مستوياته، أي على دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات الأبحاث في إعداد قادة مبتكرين وقادرين على تنظيم المشاريع.

#### (ب) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية عن دورته الثالثة

(البند ٣(أ)٢)

٢٠ - قدّم السيد إيفان غارسيا (الفلبين) تقريراً عن نتائج الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية. وأقر بأن الاجتماع كان مثمراً وأتاح تبادلاً هاماً للآراء. وركّز الاجتماع على ما للاستثمارات العامة من آثار إيجابية في تشجيع النمو لصالح الفقراء وتحقيق تنمية مستدامة. ودرس الاجتماع الشراكة بين الاستثمار العام والخاص في مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للتنمية ونظر في السبل التي يمكن بها للسياسات الوطنية والإقليمية والدولية أن تعزز أوجه التآزر الناتجة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

(ج) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب  
والتكامل الإقليمي عن دورته الثالثة  
(البند ٣(أ)٣٤)

٢١- قدّم السيد لويس مانويل باتيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية)، هو رئيس مجلس التجارة والتنمية ورئيس اجتماع الخبراء المذكور، تقريراً إلى اللجنة عن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي في دورته الثالثة.

٢- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السابعة والعشرين  
(البند ٣(ب))

٢٢- كان معروفاً على اللجنة تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السابعة والعشرين (TD/B/C.II/ISAR/57).

٢٣- وعرض السيد دامير كوفمان (كرواتيا)، نائب رئيس الدورة السابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، تقرير فريقه إلى اللجنة. وأبرز السيد كوفمان أهم الأنشطة التي أنجزها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل منذ الاجتماع السابق للجنة ومنها: (أ) الدورة السابعة والعشرون؛ (ب) مؤتمر بشأن "إدارة الشركات في أعقاب الأزمة المالية"؛ (ج) منتدى تعليمي اشترك في تنظيمه الأونكتاد وفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل والمجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة؛ (د) أنشطة أمانة الأونكتاد للوصول بينه وبين منظمات دولية أخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢٤- وفيما يخص الدورة السابعة والعشرين لاجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، قال نائب الرئيس إن الدورة قد ساهمت في زيادة بلورة إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات. وبعده الأزمّة المالية، تبيّن أن الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات عامل حاسم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. بيد أن العديد من البلدان النامية لا تستطيع وضع مثل تلك التقارير. وأضاف نائب رئيس اجتماع فريق الخبراء إن دورة الاجتماع ألحت على الحاجة الماسّة إلى أداة إرشاد لدعم البلدان النامية في تلبية احتياجاتها في مجال بناء القدرات بغية تدعيم نظمها المحاسبية وتحسين نوعية الإبلاغ من قبل الشركات العاملة داخل ولاياتها القانونية. ولذلك ظل الأونكتاد وفريق الخبراء الحكومي الدولي يركّزان على وضع منهجية للتقييم وينظمان حالياً موائد مستديرة في عدد من البلدان المختارة لإجراء اختبار تجريبي لهذه الأداة بغرض تحسينها وضمان نفعها.

٣- تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل ونشر التكنولوجيا والدراية العملية من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً (البند ٣(ج))

٢٥- قدّم السيد روبرتو فلوريس برموديس (هندوراس) تقريراً عن نتائج اجتماع الخبراء المعني بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل ونشر التكنولوجيا والدراية العملية من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وأقر السيد برموديس بأن الاجتماع كان مثمراً جداً وبتأء للغاية. وقد تبين من المناقشة أنه بإمكان الشركات عبر الوطنية أن تؤدي دوراً هاماً في سد الفجوة التكنولوجية التي لا تزال متسعة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، حيث إنها من أهم مبتكري التكنولوجيات الجديدة والمتقدّمة وحيث إنها جهات فاعلة رئيسية في نقل التكنولوجيا.

٢٦- وطلبت إحدى المجموعات أن يكفل الأونكتاد نشر نتائج اجتماعات الخبراء على أوسع نطاق ممكن، وبخاصة في أوساط المسؤولين عن وضع السياسات الحكومية، وأكدت مرة أخرى وجوب زيادة تمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية ووجوب جعله مستداماً وقابلاً للتنبؤ. وطلبت إلى الأمين العام للأونكتاد أن يضاعف ويستأنف ويواصل الجهود المبذولة من أجل الحصول على تبرعات للصندوق الاستثماري لتمويل سفر الخبراء على سبيل الأولوية، وشجعت الدول الأعضاء على التبرع للصندوق. وحثّت المجموعة نفسها الأمانة على مراعاة التمثيل الجغرافي المتوازن والمُنصف عند اختيار أعضاء فريق الخبراء للمشاركة في اجتماعات الخبراء، وعلى تشجيع المناقشات التفاعلية، وعلى متابعة القضايا التي تحددها اجتماعات الخبراء.

جيم - تشجيع الاستثمار من أجل التنمية، أفضل الممارسات لتدعيم الاستثمار في البنية التحتية الأساسية في البلدان النامية (البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٧- سلّط الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشاكدي، في بيانه الافتتاحي، الضوء على وجود فجوة كبيرة في البنية التحتية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وقال إنها فجوة مزدوجة من حيث فرص السكان في الاستفادة من البنية التحتية ومن حيث وجود نقص في الموارد المالية المتاحة للاستثمار فيها، معاً في آن. ويستلزم سد هذه الفجوة استكمال استثمارات القطاع العام باستثمارات من القطاع الخاص، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الأمين العام أشار أيضاً إلى الخصائص التي تنفرد بها البنية التحتية مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي خصائص تحدد أنواع السياسات التي ينبغي أن تتبعها البلدان لإدخال الاستثمار الخاص. فهناك مسائل من قبيل تعميم الاستفادة، والطبيعة الاستراتيجية لبعض أنواع البنية التحتية، واحتمالات السلوك الاحتكاري، تقتضي احتفاظ

الحكومات بجزء من الحرية في تقرير السياسات. وفي ضوء تلك الخصائص، لا يزال التعاون بين القطاعين الخاص والعام في مجال البنية التحتية يشكل تحدياً. فالأمر يتعلق بمسألة "قديمية" إلا أنها لا تزال تُطرح على بساط البحث في النقاشات الراهنة حول السياسات العامة.

٢٨- وفي هذا السياق، سلط الأمين العام الضوء على أعمال الأونكتاد الجارية التي تتناول هذا الموضوع، ومن بينها تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨، ودراسات الحالة المتعلقة بالبنية التحتية في سلسلة أفضل الممارسات في مجال الاستثمار من أجل التنمية، بالإضافة إلى اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية الذي عُقد مؤخراً. وأعرب الأمين العام عن أمله في أن تتيح جلسة اليوم منبراً للاستفادة من الأفكار النيرة التي أثمرها هذا البحث فيما يتعلق بالطرائق التي يمكن بها للبلدان النامية أن تحقق استفادة أفضل من الاستثمار الخاص في خططها لتطوير البنية التحتية.

٢٩- وعرض السيد جيمس زان، مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، تفاصيل بعض البحوث التي أجراها الأونكتاد مؤخراً بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية. وشمل ذلك إعطاء لمحة عامة عن الفجوة في البنية التحتية، بالإضافة إلى إمكانية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد هذه الفجوة. وأوضح السيد زان، على سبيل المثال، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل ما يزيد على ٧٥ في المائة من الاستثمار في البنية التحتية في عدد كبير من أقل البلدان نمواً. لكنه قال إنه ينبغي للحكومات أن تتوخى الحذر في مواجهة التحديات الكثيرة كي تضمن حماية المصلحة العامة وذلك على الرغم مما يمكن أن يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر من مزايا هامة من حيث الحصول على رأس المال والتكنولوجيات والممارسات التجارية المتطورة، بالإضافة إلى وفورات الحجم والنطاق.

٣٠- واستناداً إلى سلسلة دراسات الحالة التي أجراها الأونكتاد بشأن أفضل الممارسات في مجال الاستثمار من أجل التنمية، عرض السيد زان ثلاث مجموعات من الدروس المستفادة بشأن السياسات العامة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والبنية التحتية: أولاً، ينبغي أن تؤسس الحكومات قاعدةً متينةً للاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية بوسائل منها تركيز اهتمام القيادة السياسية، ووضع إطار قانوني وتنظيمي شامل، وتوفير المهارات التقنية والقدرات البيروقراطية، ومراعاة مصالح المجتمعات المحلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وثانياً، ينبغي أن تتخذ الحكومات إجراءات معينة لتشجيع المشاريع وتيسير دخول المستثمرين الأجانب. ومن التوصيات المقدمة في هذا المجال إعداد "مجموعة جاهزة للتطبيق" من مشاريع البنية التحتية التي سبق تقييمها وتمتع بمزايا تجارية ويمكن تسويقها دولياً، مع ضمان أن تتوفر في إجراءات المناقصة صفتا الشفافية والعلنية، والاستعانة باستشاريين للصفقات كطرف ثالث، وتقليل المخاطر السياسية والتنظيمية. وأخيراً، يتعين أن تتخذ الحكومات التدابير الملائمة لرصد تنفيذ المشاريع وضمن تحقيق نتائج إيجابية على المدى البعيد. ويشمل ذلك تعيين هيئة مستقلة لرصد وإنفاذ العقود المرمة بين المستثمرين والدولة، وإنشاء سلطة قوية معنية بالمنافسة، وضمن

وضع لوائح تنظيمية محايدة فيما يخص الكيانات العامة والخاصة. وتم تسليط الضوء على إصلاح موانئ نيجيريا الذي يبيحه الأونكتاد حالياً باعتباره نموذجاً للنجاح الذي ينشأ عن اتباع الحكومة لهذه الممارسات.

٣١- وفي ختام عرضه، أوضح السيد زان ضرورة تحسين الأفكار التي يكوّنها المستثمرون في القطاع الخاص بشكل منهجي، فالكثير منهم لا يُقدّم على الاستثمار في البلدان النامية. ودُكر قطاع الاتصالات في أفريقيا كمثال على إضاعة عدد كبير من الشركات عبر الوطنية العاملة في أسواق مكتملة النمو فرص تحقيق أرباح هائلة.

٣٢- وعرض أربعة أعضاء في فريق الخبراء من القطاعين العام والخاص تجاربهم وآراءهم بشأن استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية. فعرض وزيران من غواتيمالا والجمهورية الدومينيكية تجاربهما الإيجابية في قطاعات كالنقل والكهرباء والاتصالات، موضحين من واقع تجربتهما، الطرائق العديدة التي يمكن بها تسخير الاستثمار الخاص لتوسيع مجموعة تضم أنواعاً شتى من البنى التحتية، بما في ذلك في مجالات أكثر حداثة كالطاقة المتجددة. وشكر كل منهما الأونكتاد على المساعدة التقنية التي قدمها لسياسات بلديهما في مجال البنية التحتية من خلال استعراضات سياسات الاستثمار.

٣٣- وقدم العضو التالي في فريق الخبراء، بصفته أحد رئيسي الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة الـ ٢٠، لمحة عامة عن الأنشطة التي قام بها الفريق مؤخراً في مجال البنية التحتية. ويسعى الفريق إلى تحقيق جملة أهداف منها البحث عن وسائل لتحسين استخدام الاستثمار العام، ولو بمقدار محدود، كمحفز للاستثمار الخاص عن طريق آليات من قبيل مصارف التنمية. وتساند بلدان مجموعة الـ ٢٠ اتباع نهج أكثر إقليمية في تطوير البنية التحتية، الأمر الذي يساعد في التغلب على تفتت الأسواق وفي زيادة نجاح المشاريع تجارياً.

٣٤- وقدم العضو الأخير في فريق الخبراء، وهو ممثل لشركة McKinsey & Co للاستشارات الخاصة، عرضاً تناول البحث الذي أعدته الشركة مؤخراً بشأن قطاع البنية التحتية في أفريقيا. فعلم الحاضرون بأن مجال البنية التحتية في أفريقيا يتمتع بإمكانيات ضخمة نتيجة لتزايد الطلب على الموارد الطبيعية، وزيادة الحصول على رؤوس الأموال الدولية، وتنامي عدد المستهلكين، وضعف كثافة البنية التحتية القائمة. ونتيجة لتلك الاتجاهات، ظلت الاستثمارات في البنية التحتية تنمو بمعدلات من رقمين منذ عام ٢٠٠٠. وأوضح العرض بصورة خاصة الإمكانيات الكبيرة المتاحة في مجالي المرافق العامة وتوليد الطاقة اللذين لم يشهدا استثمارات بالحجم الذي شهدته قطاع الاتصالات على سبيل المثال.

٣٥- وبعد العروض التي قدمها الأعضاء في فريق الخبراء، فُتح باب المناقشة وأعقب ذلك مناقشة تفاعلية. وعرض ممثلو وكالات تشجيع الاستثمار من إندونيسيا وبيرو، بالإضافة إلى مندوب المغرب، تجاربهم كإضافة إلى الأمثلة التي قدمها عضوا فريق الخبراء من غواتيمالا والجمهورية الدومينيكية. وتحدثوا عن النجاحات التي حققوها وعن التحديات التي واجهوها

في تطوير البنية التحتية وعن الفرص الهائلة المتاحة للقطاع الخاص للاستثمار في مجموعة من الصناعات، بالإضافة إلى دور المساعدات الدولية والضمانات الحكومية في تيسير هذا الاستثمار.

٣٦- وطلب مندوبو البلدان عدة مرات من أعضاء فريق الخبراء تقديم مشورة محددة بشأن كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، أعرب أحد المندوبين عن قلقه لأن بلده لم يلق اهتماماً من مستثمري القطاع الخاص في البنية التحتية. ورداً على ذلك، شدّد العضوان من غواتيمالا والجمهورية الدومينيكية، انطلاقاً من تجربتهما، على أهمية وجود إطار شفاف من السياسات العامة والقواعد التنظيمية بما في ذلك توفير الحماية لحقوق الملكية الخاصة. وقال ممثل شركة McKinsey & Co. يتعيّن على البلدان المضيفة أن تبذل أقصى ما في وسعها لتأمين المشاريع الأولى كدليل لإقناع المستثمرين الآخرين رغم الأهمية البالغة لشروط الإطار. وأضاف قائلاً إن ذلك قد يتطلب أيضاً توفير حوافز خاصة يمكن التخلي عنها تدريجياً في مرحلة لاحقة. وفي هذا السياق، أكد المندوبون أهمية ما توفره البلدان المضيفة للمستثمرين من خدمات فعالة لتشجيع الاستثمار وتيسيره.

٣٧- وعلاوة على تحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لاحظ المشاركون أن تطوير البنية التحتية من قبل القطاع الخاص يتطلب اتباع نهج شامل. وعليه، ساد اعتقاد بأن سياسات البنية التحتية ينبغي أن تشكل جزءاً من خطط تنمية أوسع وأن تتكامل مع مجالات سياساتية مثل سياسات المنافسة والسياسات الصناعية. غير أنه طُلب إلى البلدان أن تقيم توازناً، عند وضع التدابير المحددة، بين احتياجات المستثمرين الأجانب وأهداف السياسات العامة الأوسع. وأكدت مجموعة على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا الصدد كما أكدت على أهمية حشد الإرادة السياسية والتمتع بحيز من الحرية في تقرير السياسات العامة وبناء القدرات الإنتاجية.

٣٨- واستفرد قطاع الكهرباء بالنقاش في كثير من الأحيان نظراً لإمكانياته غير المستغلة في العديد من البلدان. واتفق المشاركون على أن نقطة البداية بالنسبة لمعظم هذه البلدان هي وجود إطار تنظيمي للقطاع يمنع الاستثمار الخاص أو يصده. لذا، يتعين على البلدان أن تعتمد وتطبق استراتيجية محددة لإشراك القطاع الخاص. وبالتالي، يتعيّن أن يحصل المستثمرون على معلومات واضحة بشأن شروط التشغيل اللازمة في السوق المضيف. ولكن رغم المزايا التي تحققها خصخصة البنية التحتية للكهرباء، قال البعض بأنه يتعيّن التأييد في تطبيقها. ومن الحلول المطروحة خصخصة وحدات التوليد مع الحفاظ على الملكية العامة للبنية التحتية لنقل الكهرباء، إذ إن هذا يضمن منع الشركات من إعاقة المنافسة عن طريق استراتيجيات التكامل الرأسي. وأشار إلى تجربة شيلي والأرجنتين باعتبارها ممارسات جيدة في هذا الصدد. ومع ذلك، لوحظ أن هذا النموذج لا يزال في حاجة إلى هيئة قوية ومستقلة تتولى الرقابة على المنافسة.

٣٩- وانتقلت المناقشة المتعلقة بالكهرباء من نطاق الاستثمارات في شبكة الكهرباء الوطنية إلى تلبية احتياجات سكان الأرياف من الطاقة. وذكر مثال الهند التي تعتمد على عدد من صغار منتجي الكهرباء المستقلين الذين تضمن الحكومة الوطنية عائلاتهم.

٤٠- واختتمت الدورة بتقديم الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، والمديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية، السيدة باتريسيا فرانسيس، جوائز تشجيع الاستثمار في البنية التحتية لثلاث وكالات استثمار من الجمهورية الدومينيكية وبيرو وزامبيا. وتقدم جوائز الأونكتاد لوكالات تشجيع الاستثمار سنوياً وقد تم التركيز في جوائز هذه السنة على المساهمة التي يمكن أن تقدمها وكالات تشجيع الاستثمار لتطوير البنية التحتية عن طريق اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤١- وعلى العموم، أتاحت الدورة فرصة للمشاركين للاعتراف بالعمل الذي أنجزه الأونكتاد في مجال الاستثمار في البنية التحتية، خاصة في سياق دراسات الحالة بشأن أفضل الممارسات في مجال الاستثمار من أجل التنمية. ونظراً للدور الرئيسي الذي من شأن الاستثمار الأجنبي أن يؤديه في سد النقص الحاصل في البنية التحتية في البلدان النامية، شجعت أغلبية المشاركين الأونكتاد على مواصلة استكشاف الخيارات السياساتية الكفيلة باجتذاب وتنظيم الاستثمار في البنية التحتية في البلدان النامية، ومن بين تلك الخيارات الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

#### ١- استعراض سياسة الاستثمار في غواتيمالا

٤٢- نظر المجتمعون في استعراض سياسة الاستثمار في غواتيمالا (UNCTAD/DIAE/PCB/2010/9).

٤٣- وأثنى الأمين العام للأونكتاد في كلمته الافتتاحية على السياسات السليمة التي انتهجتها حكومة غواتيمالا والتي أدت إلى استقرار الاقتصاد الكلي لفترة طويلة طوال العقدين الماضيين وأشاد أيضاً بموقفها المنفتح تجاه الاستثمار الأجنبي. ومنذ نهاية الحرب الأهلية في ١٩٩٦، شهدت غواتيمالا أفضل مستوى في تاريخها من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكنه أشار أيضاً إلى أن البلد لم يتمكن بعد من استغلال كل إمكاناته، سواء من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن حيث الاستفادة منه. وأكد أنه من حق غواتيمالا أن تتطلع إلى أن تصبح مركزاً للاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع والخدمات في أمريكا الوسطى.

٤٤- وفي سياق تقديم الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لاستعراض سياسة الاستثمار، شجع مدير شعبة الاستثمار والمشاريع الحكومة على وضع أهداف جديدة لجني مكاسب إثنائية إضافية من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ذلك (أ) إدخال المنافسة في الصناعات والخدمات المحلية؛ (ب) زيادة توليد الإيرادات وفرص العمل؛ (ج) تحسين البنية التحتية الأساسية من حيث التكلفة والنوعية. وتحقيقاً لذلك، ركزت توصيات استعراض سياسة

الاستثمار على تحسين الإطار التنظيمي للاستثمار عبر تبسيط الإجراءات بغية زيادة الكفاءة الإدارية وتعزيز المؤسسات المكلفة بمراقبة السوق. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الاستعراض توصيات محددة عن كيفية الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاستراتيجية التي حددها الحكومة، وهي الكهرباء والتعدين والبنية التحتية للطرق.

٤٥ - ورحبت حكومة غواتيمالا، ممثلة بوزير الطاقة والمناجم، باستعراض سياسة الاستثمار وأيدت ما أسفر عنه من توصيات مؤكدة أنها تشكل أداة مفيدة جداً لاستراتيجية البلد في جذب الاستثمارات. وفي هذا الصدد، قررت الحكومة طلب مساعدة الأونكتاد لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالنهوض بوكالة الترويج للاستثمار، وإصدار قانون للمنافسة وإنشاء سلطة معنية بها، فضلاً عن تحسين القدرة على منع النزاعات المرتبطة بالاستثمارات وزيادة تبسيط إجراءات تنظيم الأعمال التجارية.

٤٦ - وأشادت الدول الأعضاء في الأونكتاد بالإصلاحات المهمة التي أجرتها حكومة غواتيمالا لتحسين بيئة الأعمال التجارية، بما في ذلك التقدم الذي أحرزته في زيادة شفافية إدارة الضرائب، وتحديث السجل الوطني للأراضي، وإنشاء سجل للملكية الفكرية. وأبرزت أيضاً أهمية التكامل الإقليمي والخطوات الكبيرة التي قامت بها غواتيمالا لتوطيد روابطها التجارية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين عبر الانضمام إلى اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والتفاوض على اتفاقات ثنائية أخرى. وأنتت الدول الأعضاء على جودة استعراض سياسة الاستثمار في غواتيمالا ورحبت بتوصياته. ودعا عدد من الوفود المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم غواتيمالا في تنفيذ توصيات الاستعراض. كما أكدت جميع الوفود أن توصيات استعراض سياسة الاستثمار هي أدوات قيّمة لتحسين بيئة الاستثمار.

٤٧ - وأعرب بعض الوفود عن القلق من انخفاض إيرادات الضرائب في غواتيمالا، مما أعاق، على نحو ما أبرزه استعراض سياسة الاستثمار، قدرة الحكومة على توفير البنية التحتية والخدمات العامة الضرورية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وكان هناك توافق واسع في الآراء على أن العائق الرئيسي للاستثمار الأجنبي في البلد هو الارتفاع الكبير في معدلات الجريمة وأنه لا بد للحكومة أن تعالج هذه المسألة بصورة عاجلة وأن تعالج أيضاً التهديدات الأمنية التي يتعرض لها ممثلو نقابات العمال. وأثار عدد من الوفود قضية أخرى بخصوص ضرورة إدخال آليات وقائية لتجنب النزاعات بين المستثمرين والدولة وتحسين قنوات تسوية المنازعات التجارية. وعلاوة على ذلك، اعتبرت الوفود ضرورة إنشاء سلطة معنية بالمنافسة لتنظيم الممارسات المناهضة للمنافسة في البلد أولوية من الأولويات. ولاحظت أيضاً الحاجة إلى تعاملات جمركية أكثر شفافية وإلى حواجز إدارية أقل من أجل تيسير تنظيم الأعمال التجارية.

٤٨ - وعرض ممثلو القطاع الخاص خبراتهم الاستثمارية في غواتيمالا. وأقروا بأن الحكومة اتخذت تدابير مهمة لتحسين بيئة الأعمال والاستفادة من إمكانات اقتصاد غواتيمالا. بيد أنهم

شددوا على أن انعدام الأمن كان في واقع الأمر مصدر قلق بالغ للمستثمرين الأجانب، ولذلك فإن حل مشكلة ارتفاع معدل الجريمة يظل من الأولويات. وسلط المستثمرون الضوء أيضاً على انخفاض مستويات التعليم في البلد وضرورة زيادة توافر المهارات، ولا سيما في المجال التقني. وأخيراً، أُشير إلى خطر احتكار الاقتصاد في عدد من القطاعات وإلى دعم التوصية التي قدمها الأونكتاد لاعتماد سياسة للمنافسة.

٤٩- وذكرت حكومة غواتيمالا أنها بدأت في تنفيذ عدد من توصيات استعراض سياسة الاستثمار. والتست من الأونكتاد تقديم مساعدة تقنية إضافية وأعربت عن استعدادها لمواصلة العمل في صياغة استعراض سياسة الاستثمار بالتعاون مع الأونكتاد.

## ٢- التقريران بشأن تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار ومشروع القواعد التنظيمية الإلكترونية

٥٠- أشار الأمين العام للأونكتاد، عند فتحه باب مناقشة التقريرين بشأن تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، إلى أن البلدين أطلقا استعراضهما لسياسات الاستثمار في عام ٢٠٠٢. وتبين لأمانة الأونكتاد، عندما طلب منها تقييم التقدم المحرز بعد مضي سبع سنوات، أن كثيراً من توصيات الاستعراض في البلدين قد عولجت كلياً أو جزئياً. وفيما يخص إثيوبيا، أشار الأمين العام إلى تنقيح قانون الاستثمار والإصلاحات في قطاعي الزراعة والجلود. وبالنسبة لجمهورية تنزانيا المتحدة، سلط الضوء على إجراء تحسينات مهمة في مجال الاستثمارات، ومن ذلك إدخال إصلاحات على القوانين الأساسية المختلفة بشأن العمالة، وعلاقات العمل، والمنافسة، وتحسين النظام القضائي. غير أن الأمين العام للأونكتاد شدد على أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به في البلدين. فعلى سبيل المثال، تتطلب الوكالة الإثيوبية للاستثمار مزيداً من الدعم، ويظل إنشاء بنية أساسية تحدياً يواجهه البلد. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، ينتظر أن يحفز سن قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في عام ٢٠٠٩ على إنشاء البنية التحتية إذا قامت الحكومة بتنفيذ القانون تنفيذاً فعالاً. وأكد الأمين العام مرة أخرى التزام الأونكتاد بمساعدة الحكومتين على تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار وتنفيذ تقارير المتابعة. ودعا مجتمع المانحين إلى المساعدة في تمويل هذه الأنشطة لأن التمويل لا يزال ضئيلاً. واحتتم كلمته مبرزاً أهمية وضع قواعد واضحة متاحة على نطاق واسع، وإجراءات إدارية بسيطة باعتبار أن ذلك يمثل السبيل إلى تسهيل تنظيم المشاريع ودعم الاستثمار. ومن الجوهر أن توجه الأدوات الحكومية الإلكترونية التي تتسم بالشفافية وسهولة الامتثال لها، مثل نظام الأونكتاد للقواعد التنظيمية الإلكترونية، للتشجيع على دفع الضرائب والاشتراكات الاجتماعية التي تزيد بدورها من الإيرادات العامة وتعزز قدرة الدول على الاستثمار في بنيتها التحتية المادية والاقتصادية والاجتماعية.

٥١- وأوضح مدير شعبة الاستثمار والمشاريع دور تقارير تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار ومشروع الأونكتاد للقواعد التنظيمية الإلكترونية في استراتيجية المنظمة لتقديم

المساعدة التقنية للبلدان النامية. وفيما يخص إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، ركز على التقدم الكبير المحرز والتحديات القائمة. وأوضح كيف ساهمت أمانة الأونكتاد، عبر المساعدة التقنية، في بلوغ أهداف عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وشدد مثلاً على أن تقديم المساعدة التقنية لوكالات الترويج للاستثمارات في البلدين ونُشرت أدلة للاستثمار فيهما. كما أبرز كيف يمكن للبلدان، عن طريق مشروع القواعد التنظيمية الإلكترونية التي وضعها الأونكتاد، أن ترفع من شفافية قواعد الحكومة وتيسر الإجراءات المطبقة على العمليات التجارية وتنشرها، بما في ذلك تسجيل المشاريع، وتعيين الموظفين، ودفن الضرائب والمساهمات الاجتماعية، وحياسة الأراضي. وشدد على أن مشروع القواعد التنظيمية الإلكترونية يمكنه أن يساعد الحكومات كثيراً في جهودها الرامية إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد الرسمي. ولو كانت القواعد واضحة والامتثال للإجراءات سهلاً وكانت مزايا الانضمام إلى القطاع النظامي معروفة على نطاق واسع لكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استعداداً للعمل في هذا القطاع. وقد نُفذ مشروع القواعد التنظيمية الإلكترونية في ١٥ بلداً. وكان من المقرر توسع نطاق المشروع في ٤ بلدان مستفيدة وتنفيذه في ١٠ بلدان جديدة بفضل مساهمة كبيرة من حكومة لكسمبرغ.

٥٢- وعرض ممثل إثيوبيا التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٢ والتطورات الجديدة التي وقعت بعد الانتهاء من التقرير بشأن تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار في عام ٢٠١٠. ودرست وكالة الاستثمار الإثيوبية اقتراح إنشاء مصلحة متعددة الخدمات وأُتفق على اعتماد مثل هذا النظام، وأدخلت تحسينات على عملية تخصيص الأراضي للمستثمرين في مناطق اقتصادية خاصة، وأنشئت لجنة تنسيق وطنية للاستثمار، وشُرع في بناء منطقتين صناعيتين جديدين. وشدد على أن المستثمرين يشعرون بالرضاء عموماً عن سرعة الإصلاحات رغم وجود موارد غير مستغلة في قطاعات رئيسية مختلفة مثل الزراعة والسياحة والموارد المعدنية. وقال إنه لا يوافق على تقييم سياسات الحكومة لجذب استثمارات المواطنين المقيمين في الخارج بأنها غير كافية. ودعا رجال الأعمال إلى رفع حجم استثماراتهم في إثيوبيا من أجل الاستفادة من دينامية البلد.

٥٣- وأشار ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إلى التقدم السريع الذي حققه بلده باعتباره من أكبر البلدان التي دخلت مرحلة الإصلاحات بعد تخليها عن نظام التخطيط المركزي في عام ١٩٩٦. ووافق مبدئياً على التوصية الداعية إلى ضرورة تنقيح قانون الاستثمار لعام ١٩٩٧، ولكنه يرى ضرورة إجراء هذا التغيير بطريقة منظمة، ودون إثارة الشعور بعدم الاستقرار التنظيمي لدى رجال الأعمال. ونهج جمهورية تنزانيا المتحدة في هذه المسألة هو البدء أولاً بتنقيح السياسات القطاعية قبل إدخال هذا الإصلاح على قانون الاستثمار الذي أبرز التقدم المحرز فيه في مجال الزراعة وبناء القدرات البشرية (بما في ذلك المناهج التعليمية). والتمس من الأونكتاد المساعدة التقنية في مختلف المجالات، بما في ذلك وضع اللوائح المرتبطة بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل التنفيذ الفعال لقانون الشراكة بين القطاعين المعتمد مؤخراً.

٥٤ - وأثناء مناقشة التقريرين بشأن تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار، تلقت إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة التشجيع على تنفيذ الإصلاحات السياسية اللازمة رغم صعوبتها في بعض الأحيان. وعرضت بلدان مختلفة - منها الجمهورية الدومينيكية، وسنغافورة، ومصر، والمغرب، ونيجيريا - تبادل خبراتها مع إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة في المجالات ذات الصلة بتشجيع الاستثمارات وتنمية المهارات والجوانب الأخرى للتنمية الاقتصادية. وشدد أحد الممثلين على أهمية الزخم السياسي المتجمع من استعراض سياسة الاستثمار والتقارير بشأن تنفيذ توصياته ومن التعاون مع أمانة الأونكتاد، وقال إن ذلك قد يوفر دعماً إضافياً لإصلاح السياسات. واقترح وضع آلية تمكن من تعبئة الجهات المانحة لتمويل أنشطة المتابعة باستخدام توصيات استعراض سياسة الاستثمار كوثيقة مشروع لأنشطة المساعدة التقنية. وأكد العديد من المندوبين على الدور الرئيسي للبنية التحتية في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وقال أحد الممثلين إن وضع البنية التحتية يجب ألا يدعم الروابط الاستثمارية بين الشمال والجنوب فحسب، ولكن أيضاً التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الثلاثي. وشدد مندوب آخر على أهمية معاهدات الاستثمار الثنائية في توفير الحماية للمستثمرين المحتملين.

٥٥ - وفيما يخص مشروع القواعد التنظيمية الإلكترونية، نوقشت تجارب أربعة بلدان: الأرجنتين (مقاطعة شوبوت)، ورواندا، وفييت نام، وكوستاريكا. وقد ساهم مشروع القواعد التنظيمية الإلكترونية في جميع هذه البلدان مساهمة مهمة في توضيح القواعد والإجراءات للإدارة العامة والمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء. وأكد ممثلو هذه الدول أن نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية مكنهم من تبسيط الإجراءات. وكان تأثير المشروع واضحاً في الكيفية التي تمكنت بها تلك البلدان من الحد من التفاعلات وتقليص الوقت اللازم لتسجيل المشاريع. وإضافة إلى خفض التكاليف الإدارية، خفض نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية المخاطر التنظيمية، وحسّن مساءلة الإدارة العامة، وقلص نطاق الفساد، ويمكنه توفير أساس لاستعراض اللوائح وترشيدها. وفي بعض الحالات، نُفذ هذا المشروع بالتوازي مع صكوك أخرى مثل النقاط التجارية أو مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مقاطعة شوبوت في الأرجنتين). ودعت إحدى المجموعات إلى تمديد هذا البرنامج ليشمل بلداناً أخرى، وطلبت من الأمانة العامة تحديد الممارسات والسياسات الجيدة ذات الصلة بهذا المجال، وتيسير تبادل هذه الممارسات والسياسات فيما بين الدول الأعضاء.

٥٦ - ودعا أحد ممثلي قطاع الأعمال وكالات الترويج للاستثمارات إلى القيام بدور أكثر فعالية في توفير معلومات موثوقة وفي حينها للمستثمرين المحتملين. وينبغي أن تتاح لهم هذه المعلومات بطريقة واضحة ومفهومة وأن يحصلوا عليها بسهولة. وأبرز ممثل آخر لقطاع الأعمال الاحتياجات المحددة للمستثمرين من المواطنين المقيمين في الخارج، وهي احتياجات ينبغي تلبيتها عن طريق تقديم وكالات الترويج للاستثمارات المعلومات والخدمات والدخول في حوار مع الحكومة. وينبغي أن تستند السياسات في هذا المجال إلى أفضل الممارسات

المستفادة من خبرات البلدان من أنحاء العالم. وتساءل أحد ممثلي قطاع الأعمال عما إذا كانت البنية التحتية تحظى بأهمية كافية في سياسات الحكومة والمناقشات الدولية، أو ما إذا بعضها، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتعرض لإهمال نسبي.

## دال - تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل التنمية، بوسائل منها تدعيم سياسات تنظيم المشاريع وتحسين السياسات المتعلقة بالعلم والابتكار (البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٧- أبرز السيد بيتكو دراغانوف، نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية أهمية القدرات الإنتاجية لضمان الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقال إن سياسات تنظيم المشاريع وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار يعزز بعضها البعض وهي ضرورية من أجل بناء قطاع خاص تنافسي ومستدام وتحقيق نمو اقتصادي. وأكد، على وجه الخصوص، على ضرورة الانتقال من السياسات الضيقة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو نهج سياساتية أكثر شمولية وانتظاماً لتنظيم المشاريع، وهو أمر يحدث في كثير من البلدان النامية. ولئن اختلفت جهود تشجيع تنظيم المشاريع باختلاف مستوى التنمية في البلد، فهناك مجالات سياساتية رئيسية يرى الأونكتاد أن لها تأثيراً مباشراً على تنظيم المشاريع.

٥٨- وناقش مدير شعبة الاستثمار والمشاريع الروابط المهمة بين تنظيم المشاريع والاستثمار، والاتجاهات الحديثة في تنمية تنظيم المشاريع. وقال إن وجود مؤسسات محلية قوية يرفع من درجة جذب البلد للاستثمار الأجنبي المباشر. وذكر المشاركين بضرورة النظر في تنظيم المشاريع بطريقة جامعة تشمل أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أسفل الهرم، والنهوض بسلاسل القيم المستدامة، والتدريب على تنظيم المشاريع في مجالات جديدة مثل تنظيم المشاريع الاجتماعية والمشاريع المراعية للبيئة. وفي ظل هذا الواقع، عُرض التقدم الذي أحرزه الأونكتاد في وضع مجموعة الأدوات السياساتية لتنظيم المشاريع. وهدفها توفير إرشادات عملية لتنفيذ سياسة شاملة بغية تطوير تنظيم المشاريع، وذلك لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بطرق تدعم الانتعاش والنمو والتنمية الشاملة والمستدامة.

٥٩- وأكدت وفود عديدة على أهمية مجموعة الأدوات السياساتية لتنظيم المشاريع وعلى حسن توقيتها. وبصورة خاصة، أشادت الدول الأعضاء بهذه المجموعة من الأدوات التي وضعها الأونكتاد وشددت على أهمية التأكد من إدراج بناء القدرات أيضاً. وفي هذا الصدد، أشار أعضاء فريق الخبراء إلى أن تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع وروح المبادرة أمر حيوي لفعالية سياسات تنظيم المشاريع وبمثل تحدياً كبيراً في كثير من البلدان. وتتناول مجموعة الأدوات هذه المسألة على وجه التحديد، وتوصي بإدراج مبادرات تنظيم المشاريع في السياسات الإنمائية الوطنية. وقد أدرجت الجمهورية الدومينيكية، على سبيل المثال، مبادرات تنظيم المشاريع

في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٣. وفي هذا الصدد، أبرز أعضاء الفريق أهمية إقامة الحوار بين القطاعين العام والخاص وتضمين جدول أعمال القطاع الخاص المواضيع التي تنطوي على المصلحة الوطنية عند صياغة سياسات تنظيم المشاريع.

٦٠- وتضمنت شهادة سيدة أعمال من غانا وهي من الفائزين بجائزة إمريتيك لسيدات الأعمال في دورتها الأولى، أفكاراً عن التحديات الخاصة التي تواجهها المرأة التي تسعى إلى إقامة مشاريع ذات نمو مرتفع وقدرة على التصدير. وأظهرت قصة نجاح شركتها جيم أفريك (JemAfrik) كيف تمكنت مؤسسة من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في غانا، عن طريق وضع برامج مناسبة لبناء القدرات، من تكييف إنتاجها وتنويعه والوصول إلى أسواق جديدة مثل الولايات المتحدة.

٦١- ومن بين العناصر الرئيسية لمجموعة الأدوات السياساتية، نوقشت أيضاً الحاجة إلى إيجاد آليات ابتكارية ووضع خطط ائتمان لتسهيل فرص حصول الفئات المهمشة في المجتمع على التمويل من قبيل تمويل سلاسل القيم. وأبرز أعضاء الفريق تحدي ضعف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البالغة الصغر، فضلاً عن دور برامج بناء قدرات أصحاب المشاريع مثل برنامج الأونكتاد "إمريتيك" في تعزيز القدرات المحلية. وفي هذا الإطار، ذكرت التجارة الإيجابية لبرنامج "إمريتيك" في بيرو، وهي من أحدث الأعضاء في شبكة "إمريتيك". وأشاد عدد من الوفود ببرنامج "إمريتيك" وطلبت توسيع نطاقه على المستوى الوطني كي يشمل جميع القطاعات والمقاطعات والمناطق الريفية في البلد. كما أكد على الحاجة إلى ضمان استدامة طويلة الأجل لمراكز "إمريتيك". وشددت بعض الوفود على أهمية توجيه برامج التدريب على تنظيم المشاريع لتستهدف المناطق الريفية والشباب على وجه الخصوص، مما سيساهم في تنمية المناطق الريفية وإعادة التوازن في اتجاهات التوسع الحضري الهائل. وأجريت مناقشة مستفيضة حول الدور الحاسم للتشجيع على تنظيم المشاريع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتعلقة بالحد من الفقر المدقع وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٦٢- وأشار أيضاً ممثل الوكالة الوطنية البرازيلية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البالغة الصغر إلى أن برنامج "إمريتيك" قد يكون أداة مهمة لإقامة روابط تجارية إضافية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات عبر الوطنية في البلدان النامية لأنه ساهم في بناء الطاقات التقنية والإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يتضح ذلك من التعاون الوثيق بين الأونكتاد والوكالة. وقال إن "إمريتيك" يمكن أن يضع برامج تدريبية لدعم منظمي المشاريع الراغبين في الوصول إلى الأسواق العالمية والحصول على فرص التصدير. ولاحظ أعضاء الفريق كذلك أن ضمان تنمية مستدامة وشاملة يتطلب إدراج ممارسات مراعية للبيئة ومسؤولة اجتماعياً في سلاسل القيم العالمية. وفي هذا الصدد، تم إبراز أهمية تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المراعي للبيئة والمجتمعات المحلية وأولويات التنمية الاقتصادية الوطنية.

٦٣- وأكدت الوفود على الروابط التجارية باعتبارها السبيل إلى بناء قدرات الموردين المحليين على المدى الطويل عبر إنشاء سلاسل قيم مسؤولة. وأحيط علماً بالتجربة الناجحة لبرنامج الأونكتاد للروابط التجارية في زامبيا، وأشار إلى دوره الرئيسي في تطوير المؤسسات المحلية لتمثل للمعايير المعترف بها دولياً. وشجع عدد من الوفود الأونكتاد على مواصلة برنامج الروابط التجارية وبناء قدرات الموردين المحليين على المدى الطويل عبر إنشاء سلاسل قيم مسؤولة.

٦٤- وأخيراً، تم التأكيد على ضرورة إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدريبها لتكون قادرة على الاستفادة من الأحداث الإقليمية والدولية الكبيرة والبحث فيها عن فرص لتنظيم المشاريع، في مجال الرياضة على سبيل المثال. وأشاروا إلى إمكانية التعاون بين الوكالة الوطنية البرازيلية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البالغة الصغر ووكالات الأمم المتحدة مثل الأونكتاد بغية إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستغلال الفرص التي ستتيحها بطولة كأس العالم والألعاب الأولمبية في البرازيل كاختبار تجريبي.

٦٥- وقال نائب الأمين العام للأونكتاد أيضاً إن للعلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاه الإنسان، وإن ظلت قدرة البلدان على تطوير التكنولوجيا والوصول إليها واستخدامها متفاوتةً بقدر كبير. ولذا كان الهدف الرئيسي للأونكتاد هو مساعدة البلدان النامية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد سعى إلى تحقيق ذلك الهدف عبر الركائز الثلاث التي يقوم عليه عمله. فعلى سبيل المثال، دعمت عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بناء القدرات في هذه المجالات عبر تقييم السياسات والقدرات الوطنية وساهمت في تحديد الممارسات الجيدة وتقاسم البلدان النامية للتجارب في هذه المجالات، بينما حللت التقارير مثل تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٠ دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحسين الأمن الغذائي واستكشف تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٠ الدور المحتمل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال خلق سبل عيش جديدة وتحسين إنتاجية المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالفقراء.

٦٦- وعرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات الجانب المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بند جدول الأعمال، وناقشت دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية. وأوضحت أنه في الوقت الذي زادت فيه أهمية المعرفة على صعيد الإنتاج، والتجارة والاستثمار، فقد ظلت الفجوات واسعةً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث القدرات التكنولوجية. ومضت تؤكد أهمية الطبيعة النظامية للابتكار والتعلم التكنولوجي، وكيف أصبح ذلك سبباً جعل مفهوم نظام الابتكار الوطني إطاراً متزايد الأهمية لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في العديد من البلدان المتقدمة وفي عدد متزايد من البلدان النامية. ونتيجة لذلك، توسع نطاق وضع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار توسعاً كبيراً ليتجاوز البحث والتطوير. ثم فسرت المديرية بعض الخصائص المميزة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، من قبيل ما يلي: (أ) دور الابتكار التراكمي

والروتيني؛ (ب) الحاجة إلى قدرات استيعابية في الشركات والمنظمات؛ (ج) تأثير السياق في الابتكار وكيف يمكن للسياسات والبيئات الاجتماعية والثقافية أن تحدد مسار التغيير؛ (د) أهمية المعرفة الضمنية؛ (هـ) ضرورة وضع أطر مؤسسية وسياساتية تدعم الوصول إلى المعرفة ونشرها وتكييفها واستخدامها؛ (و) مدى أهمية السياسات العامة في إنشاء هذه الأطر. وذكرت المديرية بعض القضايا التي يمكن أن تتناولها سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مثل تنمية رأس المال البشري، ودعم الروابط داخل نظام الابتكار، وتسويق البحث، والأطر التنظيمية، والتمويل وقضايا أخرى. وأشارت إلى أهمية دمج هذه السياسات بالكامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وختتم عرضها بالإشارة إلى الأنشطة الرئيسية للشعبة، التي ترمي إلى دعم وضع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، ومن بين تلك الأنشطة عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار والعمل التحليلي الذي يُنشر في تقرير اقتصاد المعلومات وتقرير التكنولوجيا والابتكار.

٦٧- وتناولت السيدة جوليا لين، مديرة برنامج علم سياسة العلم والابتكار في مؤسسة العلوم الوطنية للولايات المتحدة، كيفية تعزيز النظم الإيكولوجية للابتكار. ومن بين النقاط المهمة التي طرحتها تمويل الابتكار سواء من حيث الأولويات أو المستويات التي يمكن أن تضمن نتيجة إيجابية. ويعد فهم عناصر النظام الإيكولوجي خطوة أولى. ومن الضروري للقيام بذلك تطوير "علم سياسة العلم والابتكار" ليوحه سياسة الابتكار. ومن المهم أيضاً تقييم الفجوات القائمة في مجال المعرفة ووضع خارطة طريق للعمل. ولا بد من التنسيق فيما بين المؤسسات العلمية من أجل الحدّ من ازدواجية الأنشطة وتبديد الموارد. ومن المهم كذلك اكتشاف كيفية تغلغل الاستثمارات في مجال العلم والابتكار خلال الاقتصاد. ويرى البعض أنه بالإضافة إلى مشاركة واضعي السياسات ورجال الاقتصاد، سيكون من المفيد إشراك العلماء والمبتكرين الحاليين لما لهم من معرفة مباشرة وقيمة للمساعدة في تحديد عائد الاستثمار في مجال البحث العلمي. وللقياسات أهميتها وحالتها في ذلك حال وضع بنيات تحتية للبيانات هدفها قياس هذه العائدات ويمكنها المساهمة في وضع سياسة قائمة على الأدلة. ويتضمن وضع القياسات شراكات نشطة ومفيدة فيما بين واضعي السياسات والمؤسسات الأكاديمية والشركات. ولا تزال بيانات الملكية الفكرية مقياساً مفيداً إذ إنها تبيّن طريقة انتقال الابتكار من مرحلة البحث في المؤسسات الأكاديمية إلى الشركات والتسويق.

٦٨- وأعقبت هذا العرض تأملات في وضع استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار من منظور أحد البلدان الأقل نمواً قدمها الممثل الدائم ليسوتو، فقال إن مكاسب البلدان النامية فيما يخص اللحاق بركب التكنولوجيا عبر زيادة المشاركة في التجارة وتدفقات الاستثمارات لن تتحقق إلا إذا كان لهذه البلدان رأس المال البشري والآلية المؤسسية لنظام وطني للابتكار. وأضاف أن عمل الأونكتاد في مجال استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك ما يجري من هذا العمل في بلده، يشير بوضوح إلى ضرورة دمج العلم والتكنولوجيا والاستثمار في سياسة التنمية الشاملة، ثم عرض عدداً من الأنشطة والقطاعات

ذات الأولوية الموصى بها. وهناك عنصر بالتحديد، هو سياسة الملكية الفكرية، حيث لا تتحقق الاستفادة الكاملة من أحكام جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛ وتعدّ الأنشطة العلمية والابتكارية التي تقوم بها المؤسسات العامة مجالاً آخر يمكن أن يعود بفائدة أكبر على البلدان النامية. وصيغ عدد من التوصيات، منها دعم وإبراز نهج قائم على النظم فيما يخص سياسة الابتكار. وبالنسبة للبلدان التي لا تزال في المراحل الأولى من عملية اللحاق بالركب التكنولوجي مثل ليسوتو، تتوقف قدرات الابتكار بصورة حاسمة على القدرة على إقامة الروابط فيما بين الجهات الفاعلة المعنية بإنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها داخل البلد، إضافة إلى إقامة الروابط مع بقية العالم. وللأونكتاد دور واضح في مجال تهيئة بيئة دولية تتيح وتدعم ظهور هذه الروابط.

٦٩- وشدد رئيس فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد، في عرضه حول أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان المتدنية الدخل، على أنه من المهم إدراك أن العلم والتكنولوجيا والابتكار مجال يغطي جميع قطاعات الاقتصاد ولم يحدث كثيراً أنه كان مجالاً حيويًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو الآن. بيد أنه إذا كانت التكنولوجيا، بشقيها التقليدي والحديث، تتيح فرصاً لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية، فإن نموها تميّز بتفاوت فرص الحصول عليها واستخدامها، داخل الأمم وفيما بينها. إذ يمكن إرجاع جزء من الاختلافات على الصعيد العالمي في مجال الرفاه الاقتصادي والاجتماعي إلى اختلاف مستويات التكنولوجيا ومدى انتشارها. بل الواقع أن التكنولوجيا أصبحت الخط الفاصل بين التنمية والتخلف. وأصبح العالم الآن يتحول بسرعة فائقة بفعل قوة هذه التكنولوجيا.

٧٠- ومن الناحية الاستراتيجية، لا تختلف المبادئ الأساسية اختلافًا جوهريًا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فالابتكار والبحث والتطوير عوامل مترابطة بشكل دقيق، وبدون قدر كاف من القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير والابتكار فإن أداء دورة العلم والتكنولوجيا والابتكار سيكون ناقصاً مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالنمو الاقتصادي. وأوضح رئيس فرع العلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مختلف أنواع ومستويات القدرات التكنولوجية التي تحتاج البلدان النامية إلى بنائها. وأوضح كيف أن عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار تتناول، على أساس قطري، العديد من التحديات السياساتية التي جاءت بها قضية العلم والتكنولوجيا والابتكار وذكر عمليات استعراض السياسات التي تمت مؤخراً والاستنتاجات العامة المشتركة بين معظمها. وكانت التوصيات المتعلقة بالعمل السياساتي التي تكررت أكثر من غيرها هي تلك المتعلقة بتحسين الدعم السياسي، وتحسين التمويل، ودعم إنشاء محاور العلم والتكنولوجيا والابتكار والجمعيات التكنولوجية، كل ذلك بشراكة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وعبر تحسين الروابط فيما بين هذه الجهات وأن يكون ذلك مقترناً بالضرورة بنهج وطني للنظم الابتكارية.

٧١- وفي معرض المناقشة التي أعقبت ذلك، تبادلت وفود كل من بيرو، والجمهورية الدومينيكية، وغانا تجارها في تنفيذ توصيات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وأعربت عن تقديرها للدعم الذي تلقتته من الأونكتاد عبر هذا البرنامج، وقدم وفد رواندا رسمياً طلباً لاستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلده. ودعت بعض الوفود الشركاء الإنمائيين إلى النظر في دعم هذا البرنامج كجزء من مساهمتها في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وبما أن عدة بلدان في أمريكا اللاتينية استعرضت مؤخراً سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، فقد جرت الإشارة إلى أن الأونكتاد قد ينظم حدثاً إقليمياً لتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الإقليمي.

٧٢- وأبرزت المناقشة حاجة جميع البلدان إلى سياسة وأنشطة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية. وطرح سؤال حول ما إذا كانت التنمية هي التي تؤدي إلى أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار أم العكس. وتعلق سؤال آخر بإمكانية تكرار النهج القائم على النظم على نحو ما جاء في عرض السيدة لين. وفيما يتعلق بمسألة زيادة إنتاجية الشركات في البلدان النامية، فإن المشكلة الأساسية هي أن الفقراء لا يؤخذون في الاعتبار في كثير من الأحيان عند وضع سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. والسؤال الأساسي المطروح هو كالأتي: كيف يحقق الفقراء الابتكار الذي يخرجهم من دائرة الفقر؟ وكان هناك سؤال آخر حول استراتيجية تنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار - إذ إن هذه السياسات تظل في كثير من الأحيان حبراً على ورق دون نتائج عملية. وأخيراً، كان هناك تعليق ينصب بالتحديد على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في إقامة بنية تحتية تقاوم الكوارث.

٧٣- وأكدت أمانة الأونكتاد أن الأسئلة المذكورة تقوم على ثلاث قضايا. فالقضية الأولى هي ضرورة دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسة الإنمائية الشاملة. والقضية الثانية هي إدراك أن التنمية المستدامة تعتمد بشكل كبير على العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأخيراً، لا بد من أن تحظى سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وعملية بناء القدرات المؤسسية بالأولوية القصوى، لأن ذلك يشكل عاملاً بالغ الأهمية لتحسين القدرة على استيعاب التكنولوجيا.

## هاء - تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٤- وزّع مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع عرضاً مفصلاً بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بمجالات عمل لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية استناداً إلى التقرير بشأن نشاط شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع لعام ٢٠١٠ (UNCTAD/DIAE/2011/1) الذي أتيحت نسخ منه في القاعة. كما عرض شريط فيديو صدر حديثاً للمنتدى الاستثمار العالمي ٢٠١٠ لتوضيح كيف يمكن تعزيز أوجه التآزر بين البحث والتحليل، وبناء القدرات وتحقيق توافق الآراء. وقدم

مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات أيضاً عرضاً لتنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتصلة بالعمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٥- وقدمت الأمانة تقريرها المرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالعمل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TD/B/C.II/14)، استناداً أيضاً إلى التقرير بشأن نشاط شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع لعام ٢٠١٠ (UNCTAD/DTL/2011/1).

٧٦- وعرض عمل الشعبة في هذه المجالات مع التركيز على أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة. وبالإضافة إلى التقريرين الرئيسيين للشعبة، وهما تقرير اقتصاد المعلومات وتقرير التكنولوجيا والابتكار، نشرت أمانة الأونكتاد دراسات الأونكتاد الراهنة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، التي غالباً ما تتوافق مواضيعها مع مواضيع لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وعلاوة على ذلك، يندرج إعداد عمليات استعراض سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أنشطة المساعدة التقنية وبناء توافق الآراء. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت الدراسات التي أعدت حول آفاق مواءمة قوانين الإنترنت عن تنظيم حلقات عمل وأنشطة لبناء توافق الآراء على الصعيد الإقليمي. وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء، أبرزت الشعبة عملها في اجتماعات الخبراء، واجتماعات لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، كما أوضحت مشاركتها القوية في المحافل والمناسبات الدولية (مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية)، بما في ذلك منتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار والمستقبل الحضري الذي نُظِم في معرض شنغهاي العالمي لعام ٢٠١٠.

## ثانياً - المسائل التنظيمية

### ألف - افتتاح الدورة

٧٧- افتتح السيد موريس بيتر كاجيمو كيوانوكا (أوغندا)، رئيس لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في دورتها الثانية، الدورة الثالثة للجنة التي عُقدت في قصر الأمم بجنيف في ٢ أيار/مايو ٢٠١١.

### باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٨- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠١١، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

- الرئيس: السيد كينيتشي سوغانوما (اليابان)
- نواب الرئيس: السيدة رينا سوبمارنو (إندونيسيا)
- السيدة لويز كاباييرو دي كلولو (بيرو)
- السيدة جولاد أوريمولوي (نيجيريا)
- السيدة هيلي نييمي (فنلندا)
- السيد ديمتري لياكيشيف (الاتحاد الروسي)
- المقرر: السيد أنس علمي حمدان (المغرب)

## جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٩- أقرت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت (TD/B/C.II/11). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

'١' تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن دورته الثالثة

'٢' تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية عن دورته الثالثة

'٣' تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي عن دورته الثالثة

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السابعة والعشرين

(ج) تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل ونشر التكنولوجيا والدراية العملية من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً

- 
- ٤- تشجيع الاستثمار من أجل التنمية: أفضل الممارسات لتدعيم الاستثمار في البنية التحتية الأساسية في البلدان النامية
- ٥- تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل التنمية، بوسائل منها تدعيم سياسات تنظيم المشاريع وتحسين السياسات المتعلقة بالعلم والابتكار
- ٦- تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

## Annex

### Attendance\*

1. Representatives of the following States members attended the session:

Algeria	Japan
Angola	Jordan
Argentina	Kuwait
Belarus	Lesotho
Belgium	Madagascar
Brazil	Mauritania
Burundi	Mexico
Cameroon	Moldova, Republic of
Canada	Morocco
Chile	Mozambique
China	Nepal
Congo	Nigeria
Costa Rica	Oman
Côte d'Ivoire	Paraguay
Croatia	Peru
Cyprus	Philippines
Democratic Republic of the Congo	Romania
Dominican Republic	Russian Federation
Ecuador	Rwanda
Egypt	Saudi Arabia
El Salvador	Serbia
Ethiopia	Singapore
Finland	South Africa
France	Spain
Germany	Switzerland
Ghana	Tanzania (United Republic of)
Grenada	Thailand
Guatemala	The former Yugoslav Republic of Macedonia
Guinea	United Arab Emirates
Haiti	United States of America
Honduras	Ukraine
Hungary	Uruguay
India	Venezuela (Bolivarian Republic of)
Indonesia	Viet Nam
Iran (Islamic Republic of)	Yemen
Iraq	Zambia
	Zimbabwe

\* For the list of participants, see TD/B/C.II/Inf.3.

2. The following intergovernmental organizations were represented at the session:
  - African Union
  - European Union
  - Islamic Development Bank
  - Organization for Economic Cooperation and Development
  
3. The following United Nations body was represented at the session:
  - International Trade Centre UNCTAD/WTO
  
4. The following specialized agencies or related organizations were represented at the session:
  - United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
  - World Trade Organization
  
5. The following non-governmental organizations were represented at the session:
  - General category*
  - Consumer Unity and Trust Society (CUTS)
  - Ingénieurs du monde
  - International Trade Union Confederation (ITUC)
  - OCAPROCE International
  
6. The following panellists were invited to the session:
  - Mr. Alfredo **Pókus Yaquián**, Minister of Energy and Mining, Guatemala
  - Mr. Eddy **Martínez Manzueta**, Minister and Executive Director of the Export and Investment Center, Dominican Republic
  - Mr. Serge **Tomasi**, Co-Chair of the G-20 High-Level Working Group on Development, and Director of Global Economy and Development Strategies, Ministry of Foreign and European Affairs, France
  - Mr. Amine **Tazi-Riffi**, Director of the North Africa Office, McKinsey & Co., Inc.
  - Mr. Gustavo **Villegas**, Secretary General of Proinversión, Peru
  - Mr. Alfredo **Pókus Yaquián**, Minister of Energy and Mining, Guatemala
  - Mr. Abel Francisco **Cruz Calderón**, Vice-Minister of Economy in charge of Investment and Competition, Guatemala
  - Mr. Luis Manuel **Piantini** Munnigh (Dominican Republic), President of the Board, Ambassador and Permanent Representative to the World Trade Organization in Geneva, Dominican Republic
  - Mr. Byron Fernando **Larios López**, Ambassador to the United Nations in Geneva, El Salvador
  - Mr. Juan José **Gómez Camacho**, Ambassador to the United Nations in Geneva, Mexico
  - Mr. Alberto **J. Dumont**, Ambassador to the United Nations in Geneva, Argentina
  - Mr. Mario **Matus**, Ambassador and Permanent Representative to the World Trade Organization in Geneva, Chile
  - Mr. Maurizio **Bezzeccheri**, Head of Iberia and Latin America Area, Enel Green Power
  - Mr. Paul Jacquet **de Haveskercke**, Secretary-General, Durabilis
  - Mr. Theo **Mxakwe**, Assistant Vice-President, Public Affairs, Nestlé
  - Mr. Roger **Bremen**, Engineer, Hydraulic Department, Lombardi S.A.

- Mr. Minelik Alemu **Getahun**, Ambassador and Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations in Geneva and other International Organizations in Switzerland
- Mr. Emmanuel **Ole Naiko**, Executive Director, Tanzania Investment Centre
- Mr. Eduardo **Arzani**, Minister of International Trade, Tourism and Investment, Government of Chubut, Argentina
- Ms. Louise **Kanyonga**, Registrar General, Rwanda Development Board, Rwanda
- Mr. German **Villalobos**, Deputy Director, Digital Government, Costa Rica
- Ms. Nguyen **Thi Bich Van**, Deputy Director, Foreign Investment Agency, Ministry of Planning and Investment, Viet Nam
- Mr. Eddy **Martinez Manzueta**, Minister, Executive Director of CEI-RD, Dominican Republic
- Mr. Omar **Hilale**, Ambassador of Morocco to the United Nations in Geneva
- Mr. Thomas **Seghezzi**, Managing Director, Swiss-African Business Circle
- Mr. Abdulmenan **Sheka**, President, Swiss-Ethiopian Business Association
- Mr. Eddy **Martínez Manzueta**, Minister and Executive Director of the Export and Investment Center, Dominican Republic
- Mr. Mothae **Anthony Maruping**, Ambassador to the UN in Geneva, Lesotho
- Mr. Neo **Matsau**, South African Development Agency Incubator, Republic of South Africa
- Ms. Julia **Lane**, Program Director of Science and Innovation Policy, United States National Science Foundation
- Mr. Carlos Alberto **Dos Santos**, Technical Director, SEBRAE, Brazil
- Mr. Philip **Aerni**, African Technology Development Platform, Switzerland
- Mr. Chola **Abel Mwitwa**, Planning and Policy, Zambia Development Agency, Republic of Zambia
- Mr. Do Kim **Lang**, Deputy Director General, Vietrade, Socialist Republic of Vietnam
- Mr. David **Molina**, General Coordinator, Ministry of Production, Ecuador
- Ms. Ava **Alencastre**, Empretec Coordinator, Peru
- Ms. Anna **Molero**, Managing Director, Barcelona Activa, Spain
- Mr. Poul **Hansen**, Head, United Nations Office on Sport for Development and Peace (UNOSDP)
- Mr. John **Francis**, Senior Manager, Learning Academy, SEDA, South Africa
- Mr. Mothae Anthony **Maruping**, Ambassador to the United Nations in Geneva, Lesotho
- Mr. Evan P. **Garcia**, Ambassador to the United Nations in Geneva, Philippines
- Mr. Roberto **Flores Bermúdez**, Ambassador to the United Nations in Geneva, Honduras
- Mr. Damir **Kaufman**, Director of the Financial System Directorate in the Ministry of Finance, Croatia
- Mr. Pete **Forster** (World Radio Switzerland)
- Mr. Solomzi **Makohliso**, Founder and Co-Owner of Ayanda Biosystems, Switzerland
- Mr. Paul Jacquet **de Haveskercke**, Secretary-General, Durabilis Private Foundation, Belgium
- Ms. Vanessa de **Figueiredo Vilela Araújo**, Kapeh Cosmetics, Brazil
- Ms. Anna **Molero**, Managing Director, Barcelona Activa, Spain
- Mr. Cedric **Grignard**, Business Unit Director, Strategic & Global Companies, Onlylyon – Invest in Lyon, France